



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

13 هوز (يوليو) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



58.2 مليار دولار ناتج القطاع السياحي الإماراتي في 2019

أعلى مستوى له في السعودية، حيث بلغ 79.5 مليار دولار في عام 2019، يليها كل من الإمارات ومصر بناتج للقطاع بلغ 58.2 مليار دولار، و48.3 مليار دولار في عام 2019، على التوالي. واستحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على أعلى حصة من إجمالي ناتج قطاع السياحة في الدول العربية، حيث بلغت حصة الدول الثلاث مجتمعة نحو 59% من إجمالي ناتج القطاع على مستوى الدول العربية، أي ما يعادل نحو 186 مليار دولار خلال عام 2019. المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

كشفت صندوق النقد العربي، عن بلوغ ناتج القطاع السياحي في الإمارات 58.2 مليار دولار (213.59 مليار درهم) في 2019، في حين ارتفع ناتج قطاع السياحة على مستوى الدول العربية في العام الماضي ليصل إلى 313.6 مليار دولار في عام 2019 مقابل 281.5 مليار دولار في عام 2018، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 2.2 في المئة مقارنة بعام 2018. وبحسب تقرير العدد الخامس عشر من سلسلة موجز سياسات حول "تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي"، التي يصدرها صندوق النقد العربي، سجل ناتج القطاع السياحي

■ \$58.2 Billion is the Output of the UAE Tourism Sector in 2019

The Arab Monetary Fund revealed that the output of the tourism sector in the UAE reached 58.2 billion dollars (213.59 billion dirhams) in 2019, while the output of the tourism sector at the level of Arab countries rose last year to reach 313.6 billion dollars in 2019 compared to 281.5 billion dollars in the year 2018, registering an increase of 2.2 percent over 2018.

According to the report of the fifteenth issue of a series of policy briefs on "The implications of the emerging Coronavirus crisis on the tourism sector in the Arab countries and the policies to support recovery", issued by the Arab Monetary Fund, the

sector's tourism output recorded its highest level in Saudi Arabia, reaching \$79.5 billion in the year 2019, followed by the UAE and Egypt, with sector output of \$58.2 billion and \$48.3 billion in 2019, respectively.

Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Egypt acquired the highest share of the total output of the tourism sector in the Arab countries, as the share of the three countries combined amounted to about 59% of the total output of the sector at the level of the Arab countries, equivalent to about \$186 billion in 2019.

Source (Al-Khaleej Newspaper-UAE, Edited)

السعودية تحقق قفزة نوعية في "مؤشر الحكومة الإلكترونية"

الصحي والتعليمي خلال جائحة "كورونا" المستجد مما خفف آثار وتداعيات الجائحة بشكل كبير اجتماعياً واقتصادياً.

وفي هذا الإطار أكد وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس عبد الله بن عامر السواحة، أنّ "هذا الإنجاز يأتي ثمرة لمخرجات برنامج التحول الوطني والتقدم الذي وصلت إليه المملكة في رحلتها التحولية في بناء حاضر مترابط لمستقبل مبتكر"، معتبراً أنّ "القفزات التي حققتها المملكة في المؤشر

جاءت نتيجة تضافر جهود العديد من الجهات الحكومية، وتبني أساليب رقمية حديثة من خلال إطلاق العديد من المبادرات والمنتجات التي تصب في مسيرة التحول الرقمي الحكومي في المملكة، لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)



حققت المملكة العربية السعودية قفزة نوعية في مؤشر الأمم المتحدة حول "تطور الحكومة الإلكترونية"، متقدمة 9 مراكز على مستوى العالم لتكون ضمن التصنيف الأعلى لمؤشر تطور الحكومة الإلكترونية في المرتبة الـ 29 عالمياً بين 139 دولة.

وتعكس الإنجازات في مراتب المؤشرات الدولية التي حققتها وتحققها المملكة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التزاماً كاملاً بما تضمنته "رؤية

2030" في بناء "مجتمع حيوي واقتصاد مزهر" وتأسيس بيئة رقمية جاذبة تجعل من حياة المواطن والمقيم أكثر سهولة.

وتتبني المملكة العديد من المبادرات الرقمية المهمة؛ جعلها تتعامل بديناميكية عالية ومرونة كبيرة مع جميع متطلبات القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والقطاعين

which mitigated the effects and repercussions of the pandemic significantly socially and economically.

In this context, the Minister of Communications and Information Technology, Engineer Abdullah bin Amer Al-Sawahha confirmed that "this achievement is a result of the outputs of the national transformation program and the progress that the Kingdom has reached in its transformational journey in building a coherent present for an innovative future," considering that "the leaps achieved by the Kingdom in the index, were as a result of the concerted efforts of many government agencies, and the adoption of modern digital methods by launching many initiatives and products that flow into the path of government digital transformation in the Kingdom, to achieve the goals of the Kingdom's 2030 vision.

Source (Al-Sharq Al-Awsat newspaper, Edited)

ارتفاع التضخم في الأردن 0.90 في المئة

وبحسب التقرير، ارتفع الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك لشهر حزيران (يونيو) من العام الحالي (والذي يقاس باستبعاد السلع الأكثر تذبذباً بأسعارها لمجموعة الغذاء والوقود والإنارة والنقل) بنسبة 31.0 في المئة، حيث بلغ 68.68 مقابل 22.68 خلال الشهر ذاته من العام الماضي.

وعلى المستوى التراكمي، فقد بلغ الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلك للنصف الأول من هذا العام 33.68 مقابل 59.67 مقارنة مع الفترة نفسها

من العام الماضي مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1.10 في المئة.

المصدر (صحيفة الدستور الأردنية، بتصرف)



ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) في الأردن، خلال النصف الأول من العام الحالي، بنسبة 90.0 في المئة، ليصل إلى النقطة 18.101 مقابل 28.100 خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

ووفقاً لتقرير دائرة الإحصاءات العامة فقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال شهر حزيران (يونيو) من العام الحالي بنسبة 61.0 في المئة، ليصل إلى النقطة 51.100 مقابل 13.101 خلال الشهر ذاته من العام الماضي. أما على

المستوى الشهري، فارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لشهر حزيران من هذا العام إلى النقطة 51.100 مقابل 100.39 في شهر أيار (مايو) من ذات العام.

According to the report, the core consumer price index for June of this year (measured by the exclusion of the most volatile commodities at prices for food, fuel, lighting, and transportation) increased by 0.31 percent, to 68.22 during the same month last year.

On the cumulative level, the basic consumer price index for the first half of this year was 68.33 compared to 67.59 compared to the same period last year, recording an increase of 1.10 percent.

Source (Al-Dustour Newspaper-Jordan, Edited)

Jordan's Inflation Rose by 0.90 Percent

The consumer price index (inflation) in Jordan increased, during the first half of this year, by 0.90 percent, to reach the point 101.18 compared to 100.28 during the same period last year.

According to the report of the Department of Statistics, the general index of consumer prices decreased during the month of June of this year by 0.61 percent, to reach the point 100.51 compared to 101.13 during the same month last year. As for the monthly level, the general consumer price index for June of this year rose to the point 100.51 compared to 100.39 in May of the same year.

■ الحكومة الكويتية تلجأ للاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة

كشفت رئيسة اللجنة المالية والاقتصادية ببرلمان الكويت صفاء الهاشم، عن طلب الحكومة من البرلمان السماح لها باقتراض 20 مليار دينار (65 مليار دولار) على مدى ثلاثين عاما، منها ثمانية مليارات لتمويل عجز الميزانية الحالية، مؤكدة معارضة النواب رغبة الحكومة في الاقتراض من الخارج لتمويل عجز الميزانية "حيث لا يلقى الاقتراض الحكومي قبولا برلمانيا ولا شعبيا"، مشددة على أن "تتبع الدخل ضرورة".

وكانت الحكومة أعلنت عن أن تحويل بعض الأصول من صندوق الاحتياطي العام إلى احتياطي الأجيال القادمة هو أحد الحلول المطروحة التي قد تلجأ



إليها لتمويل عجز الميزانية العامة. وتعاين الكويت في السنة المالية الحالية من أزمة حادة في تمويل عجزها المالي الذي قد يتفاقم بسبب الهبوط الكبير لأسعار النفط والتكاليف المالية الإضافية التي تكبدها الحكومة بسبب أزمة كورونا. ونتيجة للسحب المستمر من صندوق الاحتياطي العام الذي يمثل الملاذ الأقرب للحكومة، فقد تم استنزاف جزء كبير من سيولته، حيث تستقطع الكويت حاليا بحكم القانون ما لا يقل عن 10% سنويا من إيراداتها لصالح احتياطي الأجيال القادمة، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

■ The Kuwaiti Government Resorts to External Borrowing to Finance the Budget Deficit

The head of the Finance and Economic Committee in the Kuwaiti parliament, Safaa Al-Hashem, revealed that the government requested the parliament to allow it to borrow 20 billion dinars (65 billion dollars) over thirty years, including eight billion to finance the current budget deficit, confirming the opposition of the government's desire to borrow from abroad to finance the budget deficit "where government borrowing does not receive parliamentary or popular approval," stressing that "income diversification is a necessity."

The government announced that transferring some assets from the general reserve fund to the future generations reserve is one of the proposed solutions that it may resort to finance the public

budget deficit.

Kuwait is suffering in the current fiscal year from a severe crisis in financing its financial deficit, which may be exacerbated by the large drop in oil prices and the additional financial costs incurred by the government due to the Corona crisis. As a result of the continuous withdrawal from the general reserve fund which represents the closest sanctuary to the government, a large part of its liquidity has been drained, as Kuwait currently deducts by law at least 10% of its revenues annually in favor of the future generations reserve, which is managed by the General Investment Authority.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

■ سندات لبنان الدولية تتكبد الهزید من الانخفاض

كشفت "تلیمر" في تقرير بحثي صادر عنها، عن أن سندات لبنان الدولية التي يجري بالفعل تداولها عند بعض أدنى مستويات السندات السيادية في العالم قد تتكبد مزيدا من النزول، إذا استمر الوضع دون دعم من صندوق النقد الدولي وتنفيذ الإصلاحات. وعلق لبنان، محادثاته مع صندوق النقد الدولي بعد خلاف في الجانب اللبناني بشأن حجم الخسائر في النظام المالي وتعليق البدء في إصلاحات ترمي إلى علاج الأسباب الجذرية للاضطراب.

وفي هذا السياق أشار باتريك كوران، وهو اقتصادي كبير بشركة أبحاث الاستثمار وأحد معدي التقرير، إلى أن "مخاطر سندات لبنان الدولية تميل نحو الجانب السلبي"، معتبرا أنه "كلما طال أمد هذا الجمود، ازدادت صعوبة تطبيق الإصلاحات المطلوبة



والحصول على دعم صندوق النقد الدولي، فإذا لم يستطيعوا فعل ذلك، هناك بالتأكيد خطر حدوث مزيد من التراجع للسندات الدولية، وحتى حال موافقتهم على إعادة هيكلة وبرنامج من صندوق النقد الدولي، فيجب أن يلتزموا بإصلاحات لفترة طويلة من أجل وضع الديون على مسار مستدام".

ووفقا لـ "تلیمر" إنه في ظل أسوأ التصورات، والذي ينطوي على شروع الحكومة في إعادة هيكلة دينها ومد آجال الاستحقاق لخمس سنوات لكن دون المضي قدما في الإصلاحات، يمكن أن تتخفف السندات المستحقة في 2025، والتي يجري حاليا تداولها عند 16.8 سنت، إلى 7.8 سنت.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

■ Lebanon's International Bonds Incurs More Decline

"Telemer" revealed in a research report issued by it, that Lebanon's international bonds that are already being traded at some of the lowest levels of sovereign bonds in the world may incur further decline, if the situation continues without support from the International Monetary Fund and the implementation of reforms.

Lebanon suspended its talks with the International Monetary Fund after a dispute on the Lebanese side over the extent of losses in the financial system and the suspension of the start of reforms aimed at treating the root causes of the turmoil.

In this context, Patrick Couran, a senior economist at the Investment Research Company and one of the authors of the report, pointed out that "the risks of Lebanon's international bonds tend toward the negative side", considering that "the

longer this stalemate persists, the more difficult it will be to implement the required reforms and obtain the support of the International Monetary Fund," and if they can't do that, there is definitely a risk of a further fall in international bonds, and even if they agree to a restructuring and program from the International Monetary Fund, they must commit to reforms for a long time in order to put debt on a sustainable path.

According to "Telemer", in light of the worst scenarios, which involves the government starting to restructure its debt and extend the maturities of five years but without going ahead with reforms, the bonds due in 2025, which are currently being traded at 16.8 cents, can drop to 7.8 cent.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)